اقتصاد

مصر: خلافات حول خصخصة المرافق

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أرجأ مجلس النواب (البرلمان) المصري، في جلسته العامة أمس الأحد، مناقشات مشروع قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، الذي يستهدف خصخصة خدمات الكهرباء والمياه والنقل والصحة والتعليم، إثر خلاف نشب بين أعضاء المجلس والحكومة، بسبب إدخال الأخيرة تعديلاً مفاجئاً على القانون، يقضي بإدراج «صندوق مصر السيادي» في مادة الإصدار.

ووافق المجلس على طلب النائب أيمن أبو العلا تأجيل مناقشة مادة الإصدار إلى جلسة لاحقة، بعدما سجل اعتراضه على طلب الحكومة إعادة المداولة حول المادة من دون العودة إلى اللجان البرلمانية المختصة.

وقال أبو العلا: «كان على الحكومة دراسة مشروع القانون جيداً قبل التقدم به إلى مجلس النواب، لأن التعديل بهذه الطريقة يكشف عن خلاف بين أعضائها».

وأضاف أبو العلا: «فوجئنا بالتعديلات المقدمة من الحكومة على القانون، ومن غير المقبول مناقشتها في الجلسة العامة من دون إعلام النواب بها مسبقاً»، مستطرداً: «الحكومة وضعتنا في ورطة بسبب هذه الطريقة في التعامل، مثل ما حدث في الفصل التشريعي الأول مع قانون التجارب السريرية، الذي رفضه رئيس الجمهورية على وقع الخلافات بين الوزراء»، على حد قوله.

من جهته، قال وزير شؤون المجالس النيابية علاء الدين فؤاد إن أي تشريع يُرسل إلى مجلس النواب يحظى بقبول الوزراء جميعاً في اجتماع الحكومة، وهو ما حدث مع مشروع قانون إشراك القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية، غير أن إرسال القانون إلى البرلمان حدث قبل إصدار قانون صندوق مصر السيادي رسمياً». وأضاف: «كان من الضروري الإشارة إلى صندوق مصر السيادي في مادة الإصدار بقانون مشاركة القطاع الخاص، حتى يمكن إشراك الصندوق في مشروعات المرافق والخدمات العامة في الدولة، بما تتضمنه من أعمال التصميم والتمويل والإنشاء والتشغيل والاستغلال والصيانة».

ويحظى «صندوق مصر السيادي» بمزايا وامتيازات غير مسبوقة، منها إعفاء معاملاته وأنشطته والكيانات المملوكة له من جميع الضرائب والرسوم، وتحصينه بشكل كامل من المساءلة والرقابة الرسمية والملاحقة القانونية، بما يفتح الباب أمام شبهات الفساد وإهدار المال العام، خصوصاً مع استحواذه على الكثير من الأصول المملوكة للدولة، التي تقدر قيمتها بمئات المليارات من الجنيهات.

كذلك، أرجأ مجلس النواب التصويت على المادة 17 من القانون، التي تحظر البدء في إجراءات التعاقد على مشروع مدرج في خطة المشروعات المنفذة بنظام المشاركة مع القطاع الخاص، إلا بعد مراجعة الوحدة المركزية والاستشاريين المعينين للمشروع، للتأكد من استيفاء البيانات والمستندات والتراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة للمشروع، وتخصيص الأرض اللازمة للمشروع قبل العرض على اللجنة العليا لشؤون المشاركة.

ويمنح مشروع القانون الحق للمستثمرين في الحصول على خريطة بالمشروعات القابلة للتعاقد عليها بنظام المشاركة مسبقاً، حتى يكونوا على بينة بالفرص الاستثمارية، والاستعداد للتعاقد عليها في إطار تنظيمي محكم، وبيان خطة هذه المشروعات في قانون الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الصادر سنوياً.

نمو صناعة الملابس الصينية

أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، استمرار صناعة الملابس في الصين في اتجاه التوسع خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري 2021، مُسجلة نمواً في الإنتاج، والإيرادات والأرباح. وأشارت نتائج البيانات الصادرة إلى أن في الفترة ما بين شهري يناير/ كانون الثاني وسبتمبر/ أيلول الماضيين، شهدت 12,557 شركة ملابس رئيسية تحقيق إيرادات تشغيلية مُجمّعة بنحو 1,05 تريليون يوان (حوالي 163,9 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 9 في المائة على أساس سنوي. وبلغ إجمالي أرباح الشركات المذكورة 45,7 مليار يوان، بزيادة نسبتها 5,8 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2020، بينما توسع إجمالي الإنتاج إلى 17,1 مليار قطعة، بزيادة نسبتها 9,3 في المائة على أساس سنوي.

(فرانس برس)

لقطات

قطر: تدشين أولى محطات الحافلات الكهربائية

دشنت قطر، أمس الأحد، أولى محطات حافلات النقل الكهربائية، في خطوة من شأنها دعم استراتيجية الدولة للبيئة، واستخدام هذه الحافلات في الخدمات الرئيسية خلال مونديال كأس العالم 2022 لتكون أول بطولة صديقة للبيئة ومحايدة للكربون. وقال وزير المواصلات القطري، جاسم بن سيف السليطي، إن افتتاح أولى محطات حافلات النقل العام الثماني، يأتي ضمن تنفيذ برنامج البنية التحتية لحافلات النقل العام، الذي يدعم جهود توفير شبكة متكاملة ومستدامة للنقل العام تغطي جميع أرجاء المناطق الحضرية في الدولة. وأشار السليطي إلى أنه من المقرر افتتاح خمس محطات أخرى لشحن الحافلات الكهربائية قبل نهاية العام الجاري، فيما يشهد العام المقبل افتتاح محطتين أخريين، وجميعها مجهزة ببنية تحتية داعمة لشحن الحافلات الكهربائية.

تركيا تتوقع تجاوز صادرات المعكرونة مليار دولار

أعرب ارن غونهان أولوصوي، رئيس اتحاد مصنعي الدقيق في تركيا، عن ثقته بأن صادرات المعكرونة ستتجاوز عتبة المليار دولار خلال فترة لا تتجاوز العامين. أوضح أولوصوي في تصريح، أمس، أن قطاع تصنيع المعكرونة في تركيا يتطور بشكل سريع كل عام. وأشار إلى أن صناعة المعكرونة باتت في السنوات الأخيرة بمثابة النجم الساطع في تصدير منتجات الحبوب. وتابع قائلا: «في السنوات الثلاث الماضية، ارتفعت صادراتنا من المعكرونة من 400 مليون دولار إلى 762 مليون دولار، وخلال هذه الفترة صدرنا 1,4 مليون طن من المعكرونة، فتركيا هي ثاني أكبر مصدر للمعكرونة في العالم بعد إيطاليا». واردف: «المعكرونة التركية ليست ماركة مثل الإيطالية في العالم حتى الآن. لكن هناك فرصة لتصبح علامة تجارية في الأسواق.

مرسيدس بنز تستدعي 122 سيارة في الصين

قالت الهيئة الوطنية لتنظيم السوق، أعلى هيئة لمراقبة الجودة في الصين، إن شركة «مرسيدس بنز» الألمانية لصناعة السيارات بدأت استدعاء 11997 سيارة من الفئة (إس-كلاس) في الصين بسبب مشاكل في السلامة. وأضافت الهيئة في بيان لها أن الاستدعاء الذي تقدمت به شركة مرسيدس بنز (الصين) المحدودة لبيع السيارات. وقال البيان إن الدفعات الثلاث من السيارات الفاخرة التي استدعتها الشركة شابتها عيوب مختلفة في عملية الإنتاج. وبالنسبة للمركبات التي تم تصنيعها بين 9 يونيو/ حزيران 2021 و6 يوليو/ تموز 2021، فقد يكون لمضخة الشفط النفاثة في خزان الوقود فوهة فضفاضة أو مفقودة، ما قد يتسبب في فشل المضخة وبالتالي توقف المحرك. وتعهدت الشركة بفحص الأجزاء التالفة واستبدالها أو ترقيتها مجاناً.

الحكومة الجزائرية لا تريد زيادة الأعباء على الفلاحين

الجزائر ـ **العربي الجديد**

أكد رئيس الوزراء ووزير المالية الجزائري، أيمن بن عبد الرحمن، أن مشروع قانون المالية لسنة 2022 (الموازنة) جاء «ليحدد ويبسط» كيفية فرض الضريبة على القطاع الفلاحي والتي «لا تهدف إلى زيادة العبء على فئة الفلاحين». وخلال جلسة علنية مخصصة للرد على انشغالات النواب حول مشروع القانون، ترأسها إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، بحضور أعضاء من الحكومة، أشار بن عبد الرحمن إلى أنه في إطار التشريع الجبائي الساري المفعول، تخضع المداخيل المتأتية من ممارسة النشاطات الفلاحية للضريبة على الدخل الإجمالي عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الطبيعيين على غرار النشاطات الاقتصادية الأخرى. أما بالنسبة للأحكام المقترحة في مشروع قانون المالية لـ2022، في المادتين 2 و14، يقول رئيس الوزراء إنها «لا تهدف إلى زيادة العبء على فئة الفلاحين ولن نفعل ذلك، بل يتعلق الأمر أساسا بتحديد وتبسيط كيفيات فرض الضريبة، لا سيما من خلال تسهيل وتوضيح مهام وعمل اللجان الولائية المختصة في تحديد التعريفات والتكاليف المرتبطة بالاستغلال على أساس المقاربة مع الواقع وإنتاجية كل منطقة حسب خاصيتها». وحسب وكالة الأنباء الجزائرية، أبرز بن عبد الرحمن، أول من أمس، أن «تشكيلة هذه اللجان تم توسيعها لتشمل ممثلين عن القطاع الفلاحي وقطاع الري وهذا لم يكن موجودا سابقا»، موضحا أن «هذه التدابير الجديدة من شأنها إضفاء شفافية أكثر على التعاملات والتدفقات بين القطاعين الفلاحي والتجاري مما يسمح بتتبع أحسن للعمليات والمداخيل الناتجة عنهما».

وتنص المادة 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2022 على أن الأرباح الفلاحية تدخل ضمن المداخيل التي تطبق عليها الضريبة على الدخل الإجمالي، في حين تعرف المادة 14 المداخيل الفلاحية والمجالات التي تمسها الإعفاءات. وفي ما يتعلق بمخاوف ارتفاع أسعار المواد الفلاحية جراء هذه التعديلات، أوضح رئيس الوزراء الجزائري أنها لا تتعلق بإخضاع المنتجات الفلاحية أو استهلاكها، والتي تقع في الأساس خارج مجال تطبيق الرسم، بل تخضع مداخيل الأشخاص الممارسين للنشاط الفلاحي وهذا تكريسا لمبدأ العدالة الجبائية التي تحترم قدرة المساهمة لدى المكلف بالضريبة».

الليرة التركية ومأزق أردوغان

مصطفى عبد السلام

مع استمرار تهاوي الليرة التركية وتجاوز سعر الدولار حاجز عشر ليرات لأول مرة منذ سنوات، فإن هناك أسئلة تطرح نفسها على السطح، وقد لا تجد لها إجابة في ظل غموض الوضع في سوق الصرف الأجنبي وعدم مصارحة الحكومة بحقيقة ما يحدث، واستمرار تدخل مؤسسة الرئاسة في إدارة البنك المركزي، وظهور شائعات من وقت إلى آخر بحدوث إقالات في صفوف قيادات البنك المركزي، بمن فيهم محافظ البنك.

من بين الأسئلة: هل ستواصل الليرة تهاويها، ولماذا التهاوي أصلا رغم تحسن مؤشرات الاقتصاد التركي وتحقيق البلاد معدل نمو هو الثاني بين اقتصادات الدول الكبار، وهل صحيح أن الحكومة تتعمد استمرار التهاوي بهدف زيادة موارد النقد الأجنبي، خاصة من قطاع حيوي مثل الصادرات الذي تتجاوز إيراداته 200 مليار دولار، كما يقول محسوبون على الرئيس التركي، أم أن هناك من يتلاعب بالليرة لأسباب سياسية عدة، منها دفع أردوغان لإجراء انتخابات مبكرة، أو التأثير على شعبية حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2023 التي بدأت مرحلة التسخين من الآن؟ أو أن الضغط على الليرة بهدف دفع حكومة أردوغان للعودة مجدداً إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي؟

من بين الأسئلة كذلك: ما هي الأدوات المتاحة أمام الحكومة التركية للتعامل مع أزمة تهاوي الليرة، خاصة مع تأثيراتها الخطيرة على المستهلك وتضخم الأسعار وتكلفة الإنتاج؟ وهل تستطيع الحكومة وقف التهاوي مع زيادة كلفة الواردات، خاصة بند الوقود الذي قفز مع الزيادات الأخيرة في سعر النفط والغاز؟ أو مع زيادة كلفة الاقتراض، خاصة مع زيادة العائد على الدولار والعملات الرئيسية؟

أخيرا: هل تهاوي قيمة العملة يعني انهيار اقتصاد الدولة، خاصة مع حالة اقتصاد قوي مثل الاقتصاد التركي؟ وهل العملة مثل العلم ترمز إلى هيبة الدولة واحترامها، ولذا يتم التعامل معها باعتبارها خطاً أحمر لا يجوز الاقتراب منها والمساس بها؟

المؤكد هنا أن الليرة باتت في قلب المعركة السياسية داخل تركيا، وإحدى أدوات المعارضة في الهجوم الشرس على أردوغان، وهذا أمر خطر في حد ذاته، والتهاوي يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي في البلاد.

السؤال: هل سينجح أردوغان في التغلب على أزمة الليرة وهو الذي نجح في معارك سياسية واقتصادية أكثر ضراوة، منها انقلاب 2016، وكورونا وتصفير ديون صندوق النقد الدولي، وقبلها، نجح في تحويل دولة مفلسة ومتعثرة إلى واحد من أقوى الاقتصادات العالمية وأحد أعضاء مجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات الكبرى.

مال وسياسة

انقلاب السودان... عودة إلى مربع الحصار الاقتصادي

باتت الخرطوم على مشارف العودة إلى مربع الحصار والعزلة الاقتصادية بسبب الانقلاب العسكري، ما سيؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية والمعيشية للسودانيين

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تصاعدت المخاوف في الأوساط الاقتصادية السودانية من عودة الحصار الاقتصادي وإلقاء البلاد في عزلة مالية مجدّدا، جراء الانقلاب العسكري الذي أضاف مزيداً من القتامة على المشهد الاقتصادي في السودان. ويأتي ذلك على خلفية مواقف تصعيدية من المجتمع الدولي، بهدف الضغط على قيادات الانقلاب من أجل عودة الحكومة وإعادة المكوّن المدني للسلطة مرة أخرى. وحسب مراقبين تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن الأمر لن يتوقف عند فقْد الخرطوم مساعدات خارجية عربية ودولية بمليارات الدولار، ولكن من المرتقب عودة أزمة الديون الخارجية التي كانت تخفّفت منها كثيراً قبل الانقلاب وكانت في طريقها للحل، بالإضافة إلى المشاكل التي ستتعرض لها التجارة الخارجية والأسواق المحلية في حالة عودة شبح الحصار مرة أخرى. وأكدت الخارجية الأميركية، مؤخراً، أن إخفاق السودان في استعادة الحكومة المدنية، سيزيد من عزلته عن المجتمع الدولي.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، خلال موجز صحافي، إن «الإخفاق في استعادة الحكومة المدنية بالسودان سيزيد عزلتها». وأضاف أن «أكثر من 4 مليارات دولار من المساعدات من شركاء ومنظمات تمويل وعلى الأقل 19 مليراً من إعفاءات ديون للسودان في خطر». وجددت الخارجية الأميركية، الاثنين الماضي، تأكيداتها على العمل من أجل حل الأزمة السودانية.

شبح الحصار الاقتصادي

وكان السودان قد تعرّض لخسائر اقتصادية ومالية باهظة في فترات الحصار التي فرضها المجتمع الدولي وأميركا على النظام السابق بقيادة الرئيس المعزول عمر البشير، الأمر الذي يخيف الأوساط الاقتصادية من عودة معاناة السودانيين المعيشية وتفاقم الأزمات الخانقة التي تحاصرهم في حال استمرار الاضطرابات السياسية وتوقف الدعم الخارجي.

وحذّر عدد من الوزراء السابقين والمحللين الاقتصاديين من عودة السودان للحصار والعزلة الاقتصادية الدولية حال التباطؤ في حسم المشاكل السياسية. وفي هذا السياق، قال عضو اللجنة الاقتصادية للحرية والتغيير، كمال كرار، لـ«العربي الجديد»، إن التغيرات التي تحدث في المشهد السياسي حالياً في السودان ستؤثر سلباً على الاستثمارات الأجنبية الموجودة والمرتقبة، متوقعاً عودة السودان للحصار الاقتصادي الدولي، وحدوث مقاطعة تتبناها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حال حدوث تطورات سالبة في الأوضاع وعدم استجابة السلطة لمطالب المجتمع الدولي. وأضاف كرار: لن يتمكن السودان من الصمود أمام

> تعطل مساعدات خارجية وإعفاءات ديون بـ23 مليار دولار

الحصار والعزلة بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على عائدات التعدين: أوضح أن المساعدات الخارجية التي تم تقديمها للسودان خلال العامين المنصرمين (1,8) مليار دولار، وكذلك التي ستقدم لاحقا سواء في شكل قروض أو منح ترتبط بمجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات مع الحكومة الانتقالية، جزء منها كان مخصصاً لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان وآخر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين ودول نادي باريس. وتابع: أما الآن وبعد الانقلاب العسكري على الحكومة المدنية، فإن الدول الداعمة تعتبر الوضع الراهن في السودان غير قانوني، لافتا إلى تهديد البنك الدولي بإيقاف مساعدات بقيمة 700 مليون دولار للسودان، بما فيها برنامج الدعم النقدي المباشر للأسر (ثمرات).

وأشار إلى اقتداء دول نادي باريس وصندوق النقد الدولي ودول التعاون الثنائي العربية كالإمارات والسعودية والدول الأجنبية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا وغيرها، بموقف البنك الدولي، بإيقاف تعاونها الاقتصادي ومساعداتها وقروضها للحكومة بسبب عدم الاستقرار السياسي.

ضغوط على السلطة

وقال وزير الدولة الأسبق للمالية، عزالدين إبراهيم لـ«العربي الجديد» إن التهديد بإيقاف المساعدات الخارجية للسودان يعتبر نوعا من الضغط، لإجبار المكونين العسكري والمدني على التوصل لحلول جذرية للإشكالات السياسية التي تعطل تشكيل الحكومة المدنية المتفق عليها، متوقعا انتهاء هذه الضغوط حال توصل الأطراف المتصارعة إلى حلول مرضية للجميع.

وانتقد إبراهيم ربط الحكومة مصير البلاد بالدول الغربية وسياساتها وإعاناتها، ما يفتح شهيتها للتدخل السياسي في شؤونها الداخلية. وأضاف وزير الدولة الأسبق للمالية، أن الأحداث السياسية الراهنة في السودان تؤثر بشكل كبير على تدفق المساعدات الاقتصادية وقد بدأت هذه التأثيرات فعليا، عقب أحداث 25 أكتوبر/تشرين الثاني، بإعلان البنك الدولي إيقاف تمويل مشاريع تنموية وعد بإنفاذها في السودان، لافتا إلى الأثر الفوري والمباشر لتوقف مساعدات صندوق النقد الدولي الاقتصادية، مقارنة بالبنك الدولي والذي تظهر آثرها السالبة على المدى الطويل.

ووقّعت الحكومة الانتقالية في السودان مع البنك الدولي في الرابع والعشرين من مارس/آذار الماضي، اتفاقا في الخرطوم قدم بموجبه البنك مبلغ 420 مليون دولار إضافية عبارة عن 210 ملايين دولار من منحة التخليص المسبق للمتأخرات المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية، و210 ملايين دولار من مساهمات المانحين للمرحلة الثانية من برنامج دعم الأسر السودانية المتأثرة بالأزمة الاقتصادية التي يمر بها السودان والتي تفاقمت بسبب الإصلاحات الاقتصادية. وقال إبراهيم إن إغلاق مناطق شرقي السودان أثر سلبا على الاقتصاد بتسببه في توقف التجارة الداخلية والخارجية والصادر والوارد، ما أدى إلى تراجع إيرادات الدولة، وخلل في ميزان المدفوعات، وزيادة أسعار السلع. كما أدى إلى توقف المصانع وتراجع الاستثمار، فضلا عن التأثير سلبا على الموازنة العامة بحدوث عجز فيها قد يضطر الحكومة للاستدانة من النظام المصرفي، ما يزيد من معدلات التضخم.

سياسات صندوق النقد والاحتجاجات

تبلغ ديون السودان حوالي 60 مليار دولار؛ وفي 27 يونيو/حزيران الماضي، انضمت الخرطوم إلى مبادرة صندوق النقد الدولي لتخفيف ديون الدول الفقيرة «هيبيك»، ما سمح بإعفاء البلاد من ديون بنحو 23,5 مليار دولار مستحقة لدائنين.

ورغم استفادة السودان من مبادرة تخفيف الديون الفقيرة، إلا أن تنفيذ الحكومة لتوجيهات صندوق النقد الدولي تسبب في تزايد حدة الغلاء المعيشي في أوساط المواطنين وارتفاع أسعار السلع الضرورية وزيادة تكلفة النقل والمواصلات عقب التحرير الكامل للوقود، ما أدى موجة من الاحتجاجات من قبل المواطنين، انتقادا للتردي الاقتصادي وفشل الحلول الحكومية للمشاكل المعيشية المزمنة، خاصة في الخبز والوقود.

وفي يونيو 2020، وقّعت الحكومة السودانية مع صندوق النقد الدولي على برنامج المراقبة الذي يعمل على مراقبة اشتراطات الصندوق على الحكومات وتقييمها بعد عام، للحصول على تسهيلات مالية وقروض تزيد عن المليار دولار.

واشترط الصندوق على الخرطوم، الإقرار بجملة من الإصلاحات، من أهمها رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء، وتوحيد سعر الصرف في جميع المنافذ.

وقال المحلل الأكاديمي، محمد الناير لـ«العربي الجديد»، إن المجتمع الدولي يتباطأ كثيرا في الوقوف مع السودان، رغم التزامه بإنفاذ الشروط الإصلاحية القاسية التي طالبه بها صندوق النقد الدولي (تحرير الوقود وسعر الصرف وغيره)، ما تسبب في الغلاء المعيشي الطاحن لـ80% من المواطنين وسرعة تآكل دخولهم، لافتا إلى ضعف تفاعل المجتمع الدولي مع السودان في تقديم المساعدات اللازمة لتلافي آثار هذه الإصلاحات، أسوة بما قام به في مواقف مشابهة مع الدول الأخرى.

الأزمات المعيشية التي ترتبت على الاتفاق مع صندوق النقد أحد أبرز أسباب الدوافع الاحتجاجات الشعبية (الشرق الأوسط/فرانس برس)

مخزون استراتيجي من القمح

أكدت وزارة التجارة والتموين السودانية، توفر مخزون استراتيجي من القمح، إذ يوجد 48 ألف طن منه في صوامع البنك الزراعي بميناء بورتسودان الجنوبي. وحسب وكالة الأنباء السودانية (سونا)، أمس الأحد، تجرى حالياً عمليات السحب التدريجي للقمح داخل البلاد بمعدل 3 آلاف طن يومياً. وطمأن وكيل الوزارة، الفاتح عبد الله يوسف، في تصريحات صحافية مجموعة المتعاملين في مجالات الصادر والوارد أنّ حركة التجارة الخارجية تسير بصورة مميزة عبر الموانئ البحرية.

المغرب

تحذيرات من المساس بالقدرة الشرائية للأسر

صادق البرلمان المغربي بالأغلبية على مشروع موازنة العام المقبل، حيث ثار الجدل حول العديد من البنود التي قد تمس القدرة الشرائية للأسر، ومنها ضرائب ورسوم جديدة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

عادت القدرة الشرائية للأسر المغربية لتطرح من جديد عند التصويت على مشروع الموازنة في العام المقبل، إذ أكد بعض النواب البرلمانيين مساس بنود الموازنة بقدرة الأسر عليها وتشديد المراقبة على هوامش الموردين والتجار. وصادق مجلس النواب، مساء أول من أمس، خلال جلسة عمومية بالأغلبية على مشروع قانون مالية العام المقبل، حيث تم التداول في التعديلات، حول ملف ضرائب ورسوم جمركية لها تداعيات على القدرة الشرائية للأسر، علما أن مشروع الموازنة سيحال إلى الغرفة الثانية من البرلمان، قبل أن يعود إلى الغرفة الأولى في إطار قراءة ثانية لبعض مقتضياته. ورفضت الحكومة، خلال الجلسة، تعديلا يهدف إلى إعادة النظر في ضرائب داخلية استهلاكية جديدة ستفضي إلى زيادة أسعار أجهزة منزلية كهربائية مثل المبردات وآلات الغسيل تضمّنها مشروع الموازنة للعام المقبل. وقدم نواب تعديلات ذات صلة بالضريبة الداخلية على استهلاك بعض المواد، مثل بعض المصابيح المستوردة التي رفعت رسومها الجمركية من 2,5 إلى 40 في المائة، ما سيؤدي إلى تحميل زيادة جديدة في أسعار المستهلكين. وذهب رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، عبد الله بوانو، ممثلا للمعارضة، إلى أن الزيادة في الرسوم الجمركية في المصابيح من صنف «ليد» بدعوى النجاعة الطاقية، سيؤدي إلى تحميل الأسر تكاليف كبيرة.

ولم تفلح المعارضة في إقناع الحكومة وفرق الأغلبية بتبني مقترح يرمي إلى خفض رسوم دعم الطبقة المتوسطة والفقيرة في مشروع صناعة أدوية علاج السكري، في الوقت نفسه الذي طالبت برفع رسم الاستيراد على التبغ من 17,5 إلى 40 في المائة.

ومن التعديلات التي جاءت بها فرق المعارضة في البرلمان، تلك التي تستهدف خصم جزء من الأساس الذي تبنى عليه الضريبة على الدخل، من أجل مساعدة الأسر التي تتحمل تكاليف بهدف تعليم أبنائها في المدارس الخاصة. غير أن الوزير المنتدب المكلف بالمالية، فوزي لقجع، عبّر عن رفض التعديل، مؤكدا أنه «يجب انتظار إصلاح شامل للضريبة على الدخل، وهو ما رد عليه النائب إدريس السنتسي، الذي رأى أنه «ما دام الأمر يتعلق بخدمة عمومية تضطر الأسر إلى طلبها لدى المدارس الخاصة، فإنه يتوجب الإسراع في التخفيف عن الأسر. ورفضت الحكومة تبني بعض التعديلات التي قدمتها المعارضة، والتي أكدت أنها تريد منها دعم القدرة الشرائية، إلا أن الحكومة عبر وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح العلوي، أكدت في الكثير من ردودها على حماية المنتج الوطني عبر الزيادة في الرسوم الجمركية.

وانتقد مصطفى الإبراهيمي، عن حزب العدالة والتنمية، ما اعتبره غيابا لتدابير دعم الطبقة المتوسطة والفقيرة في مشروع موازنة العام المقبل، مؤكدا في الوقت نفسه على ارتفاع أسعار الخبز والزيت والفواكه والخضر والمحروقات.

وقالت وزيرة الاقتصاد والمالية، إن الحكومة تحرص في ظل ارتفاع الأسعار على الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، مع العمل على محاربة الهوامش غير المبررة للموردين. ومن جانبه، يرى نائب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، محمد العربي، أنه في ظل حرية الأسعار والمنافسة، يفترض ضمان شفافية مبدأ حقيقة الأسعار، مع العمل على حماية المستهلك من الممارسات التي تضر بقدرته الشرائية. ويشدد العربي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، على أنه يفترض في السلطات العمومية.

مطالب بحماية المستهلك من الممارسات التي تضر بقدرته الشرائية (فرانس برس)

مال وناس

الأردن: الشتاء يفاقم مصائب اللاجئين السوريين

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تزداد معاناة اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن كل عام مع بداية فصل الشتاء، خاصة مع تراجع المساعدات الدولية المقدمة لهم من مختلف الجهات، بل وتوقف بعضها نهائيا عن جهود الإغاثة، إضافة إلى الآثار الكبيرة التي لحقت بهم جراء جائحة كورونا وتداعياتها وفقدان الكثير منهم لفرص العمل. كما تراجعت وبشكل كبير الحملات الشعبية لجمع التبرعات لصالح اللاجئين التي نشطت خلال السنوات الأولى لنزوح أعداد كبيرة من السوريين من بلادهم بسبب الحرب.

ويعيش في الأردن نحو 1,3 مليون لاجئ سوري، منهم 672 ألفا مسجلون لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إضافة إلى أعداد أخرى من اللاجئين من جنسيات مختلفة.

وقال المتحدث باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن، محمد الحوراني، لـ«العربي الجديد»، إن هناك تراجعاً كبيراً في حجم المساعدات الدولية المقدمة للاجئين بشكل عام، والسوريين على وجه الخصوص، ما أثر على برامج الدعم المقدمة لهم، وبالتالي زيادة معاناتهم مع ارتفاع متطلبات الإنفاق على مجالات الرعاية الصحية ومستلزمات فصل الشتاء.

وأضاف أن المفوضية تعمل جاهدة على تقديم ما أمكن من معونات للاجئين من جنسيات مختلفة مقيمة في الأردن، ومن بينهم السوريون، وذلك مع بدء فصل الشتاء الذي ترتفع فيه عادة معدلات الإنفاق والحاجة لمتطلبات أساسية.

وأشار الحوراني إلى أن المفوضية في الأردن بدأت بتوزيع المساعدات النقدية الشتوية لمرة واحدة للاجئين في جميع أنحاء البلاد، حيث تلقت حتى الآن أكثر من 76 ألف عائلة لاجئة (حوالي 290 ألف فرد) من مختلف الجنسيات (سورية والعراق واليمن والسودان) وغيرها لتلك المساعدات.

وحسب المفوضية، سيتم توزيع المزيد من التوزيعات لاحقاً لتغطية 23 ألف عائلة لاجئة تعيش في مخيمي الزعتري والأزرق للاجئين خلال الأسابيع المقبلة.

وتهدف المفوضية، بحسب إعلان صادر عنها، إلى دعم ما يقرب من 100 ألف عائلة لاجئة في الأردن على مدار فصل الشتاء، وتوزيع ما يقرب من 35 مليون دولار من التمويل على العائلات اللاجئة الأكثر احتياجا في الأردن.

وأوضح الحوراني أنه، وفقا لما صدر عن المفوضية، يعتبر توزيع المساعدات النقدية الشتوية في وقت مبكر من موسم البرد عاملاً أساسياً في مساعدة اللاجئين على الاستعداد لفصل الشتاء، ففي العام الماضي ذكر 90 بالمائة من اللاجئين الذين تلقوا المساعدة أنها ساعدتهم على تحسين ظروفهم المعيشية وتخفيف التوتر. وأكد أن اللاجئين هذا العام بأمس الحاجة إلى المساعدات في فصل الشتاء، نظرا للأوضاع المعيشية الصعبة التي يعانون منها.

وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 46 بالمائة من اللاجئين في الأردن يحتاجون إلى المساعدة الشتوية هذا العام، ويميل غالبية اللاجئين الذين يتلقون مساعدات نقدية لفصل الشتاء إلى إنفاق أموالهم على الإيجار والطعام.

وفي عام 2020، حسب تقرير للمفوضية، أفاد 32 بالمائة من اللاجئين بأنهم أنفقوا الأموال على التدفئة والوقود، و30 بالمائة على فواتير الماء والكهرباء والغاز.

وتتوقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ينفق اللاجئون مساعدتهم بطرق مماثلة هذا العام.

ويتم تحديد المبلغ الذي يتلقاه اللاجئون بناءً على حجم عائلاتهم ويتراوح ما بين 186 دينارا أردنيا للفرد الواحد و399 دينارا لعائلة مكونة من 7 أفراد (الدولار = نحو 0,71 دينار أردني).

وقال مسؤول ملف الدعم المجتمعي للاجئين السوريين، زياد الصمادي، لـ«العربي الجديد»، إن اللاجئين، خاصة الذين يقيمون داخل المخيمات، يواجهون ظروفاً صعبة في كافة الأوقات وتزداد في فصل الشتاء، حيث تتعرض خيامهم في كثير من الأحيان للغرق بمياه الأمطار ومتطلبات التدفئة والرعاية الأساسية لمن يعيشون داخل الخيام أكبر بكثير من الأماكن الأخرى. ودعا الصمادي، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إلى زيادة قيمة المعونات الشتوية المقدمة للاجئين، خاصة لمن يعيشون داخل المخيمات. وأشار إلى فقدان غالبية السوريين أعمالهم بسبب جائحة كورونا، ولم يعد أمامهم مجال آخر لإيجاد مصادر ذاتية للدخل.

بروفايل

تعلّقت شركة بايتدانس الصالكة لتطبيق تيك توك الشهير آمالها على الشاب السنغافوري شو زي تشو، البالغ من العمر تسعة وثلاثين عاماً، لكي ينقذها من أزمات عديدة واجهتها خلال الفترة الأخيرة

شو زي تشو

شريف عثمان

خمسة أسابيع فقط احتاجها المدير المالي الشاب المنضم حديثاً إلى بايتدانس، وهي أكبر شركة ناشئة في العالم من حيث القيمة، ليثبت قدراته أمام مجلس إدارتها، وليقرر المجلس تعيينه رئيساً تنفيذياً لأهم شركة تملكها المجموعة، وهي الشركة المالكة لتطبيق تيك توك الشهير، الذي سمح لمستخدميه بنشر فيديوهات قصيرة استحوذت على إعجاب واهتمام الملايين من الشباب حول العالم.

إنه شو زي تشو، البالغ من العمر تسعة وثلاثين عاماً، والذي جاءت به الشركة الصينية، وفقاً للتوقعات وقتها، ليقود عملية طرح أولي لأسهمها في البورصة، بعدما نجح في القيام بالدور نفسه مع شركة شياومي الصينية، رابع أكبر مُصنع للهواتف الذكية في العالم، والتي تعمل وتستثمر في مجال صناعة الأجهزة، وتطبيقاتها، والأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسب الآلي المحمولة، والأجهزة المنزلية والحقائب والأحذية، والإلكترونيّات الاستهلاكية، كما العديد من المنتجات الأخرى. ورغم ضخامة المسؤولية كمدير مالي لشركة تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين مليار دولار، تم تعيين تشو، المولود في سنغافورة، رئيساً تنفيذياً لتيك توك، وهو المنصب الذي يعتبره البعض حالياً الأهم في مجال التكنولوجيا في العالم.

لم يكن طريق تشو ممهداً منذ البداية، حيث كانت الإدارة الأميركية قد أصدرت قبل قدومه بوقت قصير أمرين تنفيذيين خلال فترة لا تتجاوز ثمانية أيام لإجبار بايتدانس على إيقاف عمليات تيك توك في الولايات المتحدة على خلفية مشكلات تتعلق بالخصوصية، الأمر الذي ترتب عليه رحيل الرئيس التنفيذي السابق للشركة بعد أقل من ثلاثة أشهر من تعيينه، كما حظرت الهند استخدام التطبيق بعد أن كانت في وقت سابق السوق الأسرع نمواً له، لأسباب سياسية. لكن تشو، الذي قاد، خلال عمله مع الملياردير الروسي يوري ميلنر في 2013، فريقاً من أوائل المستثمرين في بايتدانس التي كانت وقتها مجرد محاولة في شقة سكنية في إحدى ضواحي العاصمة الصينية بكين، بدا الأقدر على إخراج الشركة من عثراتها المتتالية، بسبب خبراته المكثفة في العمل في قطاعي التكنولوجيا والاستثمار/ التمويل.

وبدأ تشو حياته العملية بالعمل مع غولدمان ساكس، عملاق بنوك الاستثمار، فكان تركيزه على الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات، قبل أن ينتقل إلى شركة الاستثمار الخاص DST لإدارة الاستثمار، ليكون شريكاً بها لمدة خمس سنوات.

والتحق تشو بعد ذلك بعملاق الإلكترونيات الصيني شياومي، ليتراس الإدارة المالية فيها، ويكون أصغر مدير بالشركة، وليقود أكبر عملية طرح في البورصة لشركة تكنولوجيا صينية، قبل أن يلتقطه زانج يمينج، الملياردير الذي أسس بايتدانس وأصبح رئيسها التنفيذي، ويعينه مديراً مالياً للشركة.

ومنذ تعيينه في شهر مايو/ أيار الماضي رئيساً تنفيذياً لتيك توك، حاول تشو التوفيق بين الوظيفتين، إلا أن الصعوبات التي قابلتها تيك توك فرضت عليه، الأسبوع الماضي، التخلي عن وظيفة المدير المالي بالشركة الأم للتفرغ للمهام الثقال التي تنتظره في الشركة التي أصبحت مستهدفة من أكثر من حكومة في العالم، ولأسباب سياسية بحتة، ووصفها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بأنها تهديد للأمن القومي الأميركي.

ويأتي ابتعاد تشو عن بايتدانس كجزء من جهود إعادة الهيكلة بالشركة، والتي أسفرت عن خلق ستة قطاعات أعمال منفصلة، وفقاً لتصريحات لبانج روبو، الرئيس التنفيذي لها. وينظر مواطنو سنغافورة إلى تشو باعتباره فخرها والمثل الأعلى لشبابها وأحد أهم الشخصيات الملهمة لهم وللملايين حول العالم، بعد النجاحات الواضحة التي حققها في سن مبكرة، وصولاً إلى تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة التي يتجاوز مستخدموها النشطاء مليار حساب شهرياً، ومثل الملايين من الأسيويين، خرج تشو من بلده في سن مبكرة طلباً للعلم في أفضل جامعات العالم، فحصل على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة لندن، ثم ماجستير إدارة الأعمال (MBA) من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة.

أخبار

1200 عارض يشاركون في «دبي للطيران 2021»

انطلقت في إمارة دبي، أمس الأحد، فعاليات معرض دبي للطيران 2021، بمشاركة واسعة من الجهات الحكومية والشركات الناشئة في قطاعات الطيران والفضاء والدفاع، وتستمر حتى 18 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري. وحسب البيانات المنشورة على مكتب حكومة دبي، يشارك في المعرض 1200 عارض من 150 دولة، إضافة إلى مشاركة وفود رسمية من 140 دولة. ويشهد المعرض عروضاً جوية واستعراض أحدث التقنيات في مجال الطيران والدفاع الجوي. وتتوقع الجهات المنظمة أن يستقطب المعرض أكثر من 85 ألف زائر على مدار 5 أيام، للاطلاع على أحدث الحلول التقنية والمنتجات والخدمات في قطاعات الطيران والفضاء والدفاع.

العراق يرعى مؤتمراً لتطوير السدود

أكد وزير الموارد المائية العراقي مهدي رشيد الحمداني، أنّ الحاجة أصبحت ملحة لتطوير وتحسين برنامج سلامة السدود في البلاد، كخطوة لمعالجة المتغيرات على ملف المياه وعمليات الخزن والتوزيع، انسجاماً مع أزمة الجفاف الخانقة. وتبحث الوزارة عن حلول لأزمة المياه، تفضي بالنتيجة الى تخفيفها، ولا سيما أنّ الزراعة تُعَدّ مصدراً مهماً من مصادر اقتصاد البلاد. ومنذ أول من أمس، وحتى أمس الأحد، احتضنت محافظة نينوى فعاليات مؤتمر «ايسو لسلامة السدود» الذي تنظمه وزارة الموارد المائية بالتعاون مع منظمة ايسو لاستدامة المياه، وتحت شعار «التعاون الدولي وتبادل الخبرات قاعدة ومنطلق لتعزيز سلامة السدود في العراق».

ارتفاع التضخم في الأردن 1,61%

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في الأردن، بنسبة 1,61 في المائة على أساس سنوي خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مقارنة بالشهر ذاته من 2019. وبحسب بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة (حكومية)، أمس الأحد، أسهمت في الانخفاض بشكل رئيس، مجموعات النقل واللحوم والدواجن، والإيجارات، والوقود والإنارة، والزيوت والدهون. وعلى أساس شهري، ارتفع التضخم بنسبة 0,06 في المائة مقارنة بأسعار سبتمبر/أيلول 2021.

بمساهمة مجموعات النقل، والفواكه والمكسرات، والملابس، والوقود والإنارة، والشاي واللبن والكاكاو. وعلى أساس سنوي، سجل التضخم خلال الأشهر العشرة الأولى من 2021 ارتفاعاً نسبته 1,21 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة ارتفاع أسعار مجموعات النقل، والإيجارات، واللحوم والدواجن، والتبغ والسجائر.

صادرات الأثاث التركية تبلغ 3,45 مليارات دولار

وصلت صادرات تركيا من الأثاث إلى 3,45 مليارات دولار خلال أول 10 أشهر من العام الحالي. ووفق معطيات رابطة مصدري الأثاث في إسطنبول، فإنّ صادرات هذا القطاع تتجه إلى تسجيل رقم قياسي خلال 2021. وأوضحت المعطيات أنّ صادرات العام الماضي سجلت 3,42 مليارات دولار، ما يعني أنّ قيمة صادرات أول 10 أشهر من العام الحالي تخطت مجمل صادرات العام السابق. وأعرب نوري غورجان، رئيس جمعية رجال الأعمال لصناعة الأثاث، عن توقعه أن يصل إجمالي قيمة صادرات العام الحالي 4,3 مليارات دولار. وأوضح غورجان في تصريح لـ«الأناضول» أنّ تركيا تصدّر الأثاث إلى 190 بلداً.

مال وسياسة

تدفع مجموعة من المخاطر، حكومات أوروبية، إلى الضغط على إدارة الرئيس بايدن، لإقناعها بتبنّي استراتيجية تجاه التعامل مع حكومة طالبان، بدلاً من الحظر الاقتصادي والمالي وعدم الاعتراف الذي يفتح الفضاء الجغرافي الأفغاني وثروات البلاد أمام الصين وروسيا

أفغانستان
ضغط أوروبي على أميركا
التعامل مع طالبان بدلاً من الحظر الاقتصادي والمالي

اسواق كابول تعاني... والفقر يتزايد في افغانستان (Getty)

للحدث. **العربي الجديد**

تتواتر الدعوات الأوروبية إلى إدارة الرئيس الأميركي جوزيف بايدن، بتبنّي استراتيجية طويلة المدى للتعامل مع أفغانستان. ويحذّر مسؤولون غربيون من التداعيات الخطيرة لـ«فراغ النفوذ السياسي والأمني» في أفغانستان، بعد انسحاب القوات الأميركية، على مستقبل المصالح الغربية في منطقة جنوب ووسط آسيا. وبينما يعترف مسؤولون في الإدارة الأميركية، بأن الولايات المتحدة ليست لديها رؤية واضحة في التعامل مع مستقبل الحكم في أفغانستان أو خطة حول كيفية التعامل مع حكومة «إمارة أفغانستان الإسلامية» الانتقالية التي أعلنت عنها طالبان في سبتمبر/أيلول الماضي، يدور السؤال حول ماذا تريد العواصم الغربية من طالبان، هل تريد الديمقراطيات الغربية لحركة طالبان أن تنجح أم تفشل في حكم البلاد؟

وعلى الرغم من الضغوط الغربية المالية والاقتصادية على حكومة طالبان، يرى محللون أن هناك أربعة مخاطر ربما ستدعو واشنطن وحلفاءها في أوروبا إلى ترك التردد والانتظار وإعادة العلاقات مع حكومة طالبان الانتقالية ومساعدة أفغانستان على الاستقرار الاقتصادي والأمني.

وحتى الآن، لا توجد لدى الحكومات الغربية سفارات في العاصمة الأفغانية كابول، وبالتالي ترك الباب مفتوحاً أمام النفوذ الصيني الروسي للهيمنة على القرار في أفغانستان وتشكيل مستقبل منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية. وهذه المخاطر تتمثل أولا في انهيار الاقتصاد الأفغاني، وحدوث كارثة إنسانية تدفع الأفغان إلى الهجرة بالملايين من أفغانستان إلى أوروبا.

أما الخطر الثاني فهو ترك «فضاء النفوذ الأفغاني» وثرواتها للصين وروسيا. وثالث المخاطر أن يقود انهيار البلاد إلى فوضى وعودة المقاتلين الأجانب إلى أفغانستان وتغذية تنظيم القاعدة الذي يحارب حركة طالبان. ورابعاً مخاطر تتمثل في تمدد مشاريع مبادرة «الحزام والطريق» الصينية إلى منطقة الخليج، ومنح إيران فرصة التجارة المباشرة مع الشركات الصينية عبر الأراضي الأفغانية، حيث ترتبط أفغانستان جغرافيا بحدود مع إقليم شينجيانغ شرقي الصين وبحدود مع إيران في منطقة الهزارة في الحدود الغربية.

وقال مسؤول أوروبي، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«واشنطن بوست»، يوم الجمعة «لا بد أن تكون لدينا خطة لمساعدة أفغانستان للخروج من أزمتها الإنسانية والاقتصادية، والتأكد من أن البلاد لن تتحول إلى دولة فاشلة». كما تحذّر منظمات الإغاثة والعون الإنساني من حدوث مجاعة في أفغانستان تؤدي إلى فوضى أمنية وهجرات جماعية إلى الخارج. ولا تستطيع هذه المنظمات إيصال المساعدات إلى أفغانستان من دون رفع الحظر الأميركي على البلاد، أو الاعتراف الشرعي بحكومة طالبان الانتقالية من قبل المجتمع الدولي.

في ذات الصدد، يقول الزميل في مركز دراسات التعاون الدولي بجامعة نيويورك والدبلوماسي الأميركي السابق، بارنيت روبن، «لابد من مساعدة طالبان، لأن الخيار المتاح أمام الإدارة الأميركية هو إما مساعدة الدولي في البلاد، أو ترك أفغانستان للانهيار وبروز تنظيم القاعدة من جديد». وحتى الآن، نفّذ تنظيم «داعش» هجمات انتحارية مدمرة في مطار كابول وفي بعض المدن الأفغانية. من جانبه، يقول مسؤول في طالبان، ذبيح الله مجاهد، في لقاء بكابول هذا الشهر: «لن يكون في صالح الشعب الأفغاني أو الولايات المتحدة إضعاف الحكومة الانتقالية في أفغانستان». وكانت حركة طالبان قد تعهدت للولايات المتحدة بعدم ترك الحدود الأفغانية للحركات الإرهابية المتطرفة، ولكن محللين يرون أن الوفاء بهذا التعهد يحتاج إلى قدرات مالية واقتصادية وأمنية للسيطرة على الأراضي الأفغانية، وهو غير متوفر الآن لحكومة طالبان الانتقالية التي تواجه عودة الهجمات الانتحارية التي يشنها تنظيم داعش في البلاد.

ولا تزال أميركا تجمد أموال أفغانستان وتحظر التعامل المالي معها، كما تمنع المصارف التجارية العالمية من التعامل مع البلاد، عدا الحالات الاستثنائية الخاصة بالمساعدات الإنسانية. على صعيد فراغ النفوذ السياسي والأمني الذي تركه انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، يرى خبراء غربيون أن هناك قلقا في العواصم الغربية من ملء الصين لهذا الفراغ، واستغلال موقع أفغانستان الجغرافي الاستراتيجي في تعزيز مشاريع «الحزام والطريق»، وتعبيد الطرق السريعة وبناء السكك الحديدية التي تربط الصين مع منطقة الخليج وإيران، إضافة إلى تنشيط ميناء غوادر الباكستاني على بحر العرب.

وبالتالي، يمنح الفضاء الجغرافي الأفغاني، الصين، فرصة إنشاء ممر تجاري واسع وغني يربط بين مصالح روسيا ومشاريع «الحزام والطريق» في آسيا الوسطى مع مشاريعها في باكستان وإيران. وتبعاً لذلك يمنح بكين الفضاء الأفغاني تمديد تجارتها بشكل مباشر مع سلطنة عمان ومنطقة الخليج العربي. وحسب تحليل في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن ذلك سيشكل تهديداً مباشراً للمصالح الغربية في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة.

ومعروف أن عين الصين هي على المعادن النادرة في جبال أفغانستان، والتي تقدر مصلحة الجيولوجيا الأميركية قيمتها بما بين تريليون وثلاثة تريليونات دولار. وتعد تلك المعادن التي تهيمن الصين على جزء كبير من احتياطاتها العالمية إحدى نقاط الضعف لدى الحكومة الصينية في إدارة المخاطر التي تمثلها طالبان على مصالحها السيادية».

ويلاحظ أن الأقلية المسلمة من جماعة الإيغور التي تتعرض لاضطهاد بكين، تسكن في إقليم شينجيانغ أو تركمنستان الشرقية المجاور لأفغانستان. وفي ذات الصدد، قال مسؤول غربي لصحيفة «واشنطن بوست»، إن «بكين تقول لحركة طالبان لا تحتاجون لعودة الخبراء الغربيين لبلدكم، نحن نديرها لكم».

على صعيد استغلال دول الجوار للفضاء الجغرافي الأفغاني، فإن بكين تعمل منذ سنوات مع باكستان على إنشاء ميناء غوادر الذي تخطط له أن يربط بين مشاريعها في باكستان ودول آسيا الوسطى وإيران، التي تربطها بها اتفاقية تجارية واستثمارية لمدة 25 عاماً وتبلغ قيمتها نحو 300 مليار دولار. كما أن ترك النفوذ الغربي لتحالف بكين وموسكو وطهران سيعني إضعاف الحظر الأميركي على إيران، وربما عرقلة المفاوضات النووية التي من المتوقع أن تبدأ خلال الشهر الجاري بين واشنطن وطهران، حيث إن التجار الإيرانيين وشبكة الهزارة الشيعية في أفغانستان يمكنها مواصلة خرق الحظر الغربي وتنشيط الحركة التجارية الإيرانية مع الشركات الصينية عبر أفغانستان.

على صعيد المخاوف الأوروبية من الهجرة، قال مسؤولون أوروبيون إن ترك الاقتصاد الأفغاني للانهيار سيقود تلقائياً إلى موجات هجرة جديدة إلى أوروبا. وهذه الهجرة تقلق المفوضية الأوروبية التي تعاني من الهجرة الكثيفة من دول أفريقية وشرق أوسطية، وتقلق من تداعياتها على مستقبل التوازن الديمغرافي في دولها، وكذلك من تأثيرها السالب على صعود الأحزاب الشعبوية المتطرفة في دول القارة.

وقال مسؤول في الأمم المتحدة، لصحيفة «وول ستريت جورنال»، «على الرغم من أن الولايات المتحدة أعفت المنظمات الإنسانية من الحظر، إلا أن وكالات الأمم المتحدة الإغاثية تجد حالياً صعوبة في إيصال المساعدات بسبب الحظر... حتى أننا لا نستطيع إيصال أموال إلى كابول حتى نتمكن من دفع رواتب موظفينا هناك».

> أوروبا تتخوف من الهجرة الأفغانية والتمدد الصيني في منطقة آسيا

نزاعاتها التجارية والتقنية مع الولايات المتحدة. في هذا الشأن، قال الخبير الاستراتيجي أندرو سمول، في تعليقات لـ«مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي»: «الحكومة الصينية لا تنظر لأفغانستان بعد صعود طالبان للحكم بمنظار الفرص التجارية والاستثمارية فقط، ولكن بمنظار

العملة تواصل تراجعها

بلغت قيمة العملة الافغانية مقابل الدولار امس 94 «افغانية» للدولار الواحد، مقابل 90 قبل يومين. وتتدهور العملة بشكل متواصل بعد سقوط كابول بيد حركة طالبان منتصف اغسطس، حيث كانت قيمة العملة وقتها 70 افغانية. وقال حاجي محمد حسن احد الصرافين في سوق سراي شهزاده اكبر اسواق الصرافين في افغانستان لـ«العربي الجديد» إن تراجع قيمة العملة يرجع إلى تردي الوضع الاقتصادي السائد والتحفظ على احتياطي افغانستان في الخارج.

أوروبا تعاقب طيراناً من بيلاروسيا

توقع دبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي أن تتسلط عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد بيلاروسيا حظر شركات الطيران منها، وحظر نحو 30 فردا وكيانا من بينهم وزير خارجية بيلاروسيا. وتنهم دول الاتحاد الحكومة البيلاروسية باستخدام سلاح المهاجرين في الضغط على ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي مجاورة لها وهي بولندا ولاتفيا وليتوانيا.

وتمنح بيلاروسيا تأشيرة سياحية لعدد من كبير من مواطني دول العالم النامي في أوروبا وآسيا، وتشجعهم على عبور أراضيها إلى هذه الدول الثلاث. وحسب وكالة «تاس» الروسية، أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن وزير الخارجية جان إيف لودريان، سيؤكد في لقاء وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي اليوم الاثنين، موافقة باريس على فرض عقوبات جديدة على بيلاروسيا كما جاء في بيان صدر عن الوزارة أمس الأحد. أما فيما يتعلق ببيلاروسيا، فسيعرب الوزير عن تضامن فرنسا الكامل مع بولندا وليتوانيا ولاتفيا، في ضوء استخدام النظام البيلاروسي غير المقبول لسيول المهاجرين لأغراضه. وستؤكد فرنسا موافقتها على اتخاذ المجموعة الخامسة من عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد بيلاروسيا». واشتدت أزمة الهجرة على الحدود بين بيلاروسيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا خلال العام الجاري. وكان موقع «زيرو هيدج» الأميركي قد ذكر في تقرير أن الحكومة البيلاروسية تنكتسب من هؤلاء المهاجرين.

(العربي الجديد)

مطار منسك في بيلاروسيا بات منطقة عبور للمهاجرين الى اوروبا (Getty)

هبوط جديد للريال الإيراني

العملة الإيرانية تواصل تدهورها رغم وعود حكومية (Getty)

طهران. **صابر غل عنبري**

سجلت العملة الإيرانية هبوطاً جديداً، يوم الأحد، مقتربة من مستوى 290 ألف ريال مقابل الدولار الواحد، رغم الوعود الحكومية بوضع حد لتدهور العملة الوطنية، الذي تسبب في ارتفاع أسعار السلع.

وتواصل العملة الإيرانية تراجعها منذ نحو شهر، لتبدأ في كسر حاجز 280 ألف ريال منذ نحو أسبوعين، الأمر الذي سرّع وتيرة ارتفاع أسعار السلع، خصوصاً الأساسية، ما دفع الحكومة إلى الإعلان عن أسعار رسمية لـ25 سلعة أساسية.

ويأتي تراجع الريال ليخالف توقعات المضاربين حول تحسّنه، على ضوء الإعلان عن استئناف مفاوضات فيينا النووية، في 29 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، والرامية إلى إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأميركية، مقابل عودة إيران إلى التزاماتها النووية، فضلاً عن أنباء حول إفراج إحدى الدول عن أرصدة إيرانية مجمدة. وكان عضو الفريق الإعلامي للحكومة الإيرانية، علي نادري، وهو مدير وكالة «إرنا» الإيرانية الرسمية التابعة للحكومة، قد كشف، يوم الجمعة الماضي، في تغريدة على «تويتر» عن أنّه «بعد أقل من 100 يوم على بدء عمل الحكومة الـ13، أصبح أكثر من 3,5 مليارات دولار من الأرصدة الإيرانية المجمّدة في إحدى الدول في المتناول» مشيراً إلى أنّ «جزءاً ملحوظاً من هذه الأموال في طور الدخول لعملية التجارة للبلاد».

الصفقات تعود لـ«بوينغ» و«إيرباص»

لندن. **العربي الجديد**

وقّعت شركة «إيرباص» الأوروبية في اليوم الأول من معرض دبي للطيران أمس الأحد، طلبيات لبيع 255 طائرة من طراز «إيه 321» أحادية الممر لأربع شركات تابعة لمجموعة «الديفيد بارتنرز» الأميركية، حسب ما جاء في بيان. وتبلغ قيمة الطلبيات لصالح كل من «وينز اير» و«فرونتير ايرلاينز» و«فولاريس» و«جيت مسارت» أكثر من 33 مليار دولار وفقاً لآخر قائمة أسعار تم نشرها في عام 2018 من قبل المصنّع الأوروبي العملاق، وذلك وفقاً لما ذكرته وكالة فرانس برس. من جانبها، افتتحت شركة «بوينغ» الأميركية سوق الاتفاقيات في معرض دبي للطيران الأحد، بعقد يقضي بتحويل 11 طائرة ممر واحد من طراز 737 إلى طائرات شحن لصالح شركة «أسليز» الأيسلندية التي تؤجّر طائرات. وبعد معرض دبي أول تجمّع لقطاع الطيران منذ انتشار وباء كورونا، في وقت لا تزال حركة النقل الجوي العالمية عند نصف ما كانت عليه في عام 2019، فيما أصبحت احتياجات الشحن الجوي في أعلى مستوياتها. فقد تجاوزت حركة الشحن العالمي في أيلول/سبتمبر مستواها لعام 2019 بأكثر من 9 بالمئة، وفقاً لاتحاد النقل الجوي العالمي. ولم يتم الكشف عن قيمة العقد الذي وقّعته «بوينغ»، وهو يشمل تحويل 11 طائرة من طراز 737-800 بي سي أف» الذي دخل السوق قبل طراز «737 ماكس» الذي سبق أن واجه مشاكل عديدة.

ولتلبية الطلب المتزايد على طائرات الشحن، ستقوم «بوينغ» بإنشاء ثلاث ورش إضافية لتحويل الطائرات في كندا وبريطانيا، بالإضافة إلى تلك التي تم افتتاحها مؤخّرًا في الصين وكوستاريكا. ومن المتوقع أن يساهم فتح المطارات الأميركية للمسافرين مجدداً في تنشيط صفقات تجديد أساطيل الطيران التي تملكها شركات الطيران العالمية بعد فترة الخمول التي عاشتها بسبب جائحة كورونا وإغلاق الاقتصادات الكبرى. واستقبلت شركات الطيران الأميركية مجدداً، الاثنين الماضي، المسافرين الملقّحين من 33 بلداً، الذين سُمح لهم بالعودة إلى الولايات المتحدة، بعد 18 شهرا من إغلاق الحدود. ولمواجهة الأعداد الكبيرة من المسافرين، قامت الشركات التي تعتمد بشكل كبير على المسارات الجوية عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، ومن أبرزها «إير فرانس» و«بريتيش إيرويز» و«يونايتد إيرلاينز» بزيادة عدد الرحلات، واختارت طائرات أكبر، وأوجدت عددا كافيا من الموظفين.

الحركة النشطة تعود لمصانع طائرات بوينغ (Getty)

رؤية

الانتخابات الليبية والمطامع الأجنبية

سهام معط الله

كمحاولة لوضع حدٍّ لغرغرينا الأزمة السياسية والاقتصادية التي اجتاحت ليبيا ونغّصت حياة الليبيين، تمّ الاتّفاق على تنظيم انتخابات وطنية في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021 وسط جوٍّ مشحون بالتوتّر وعدم الاستقرار والدسائس التي تُحاك من قبل القوى الأجنبية الطامعة في ثروات ليبيا الطبيعية.

وتأتي فرنسا على رأس قائمة الدول التي تعيش مُتطفّلة على الثروات الأفريقية، حيث تصرّ على إقحام نفسها في الصراع الرئاسي الليبي وبسط نفوذها وتوسيع مصالحها في هذا البلد الأفريقي، مستعينة في ذلك بانحيازها إلى أحد أطراف الصراع هناك، اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، الذي تسوَّل بدوره الدعم الدبلوماسي والعسكري من إسرائيل مقابل اعتراف بلاده بها في حال فوزه بالانتخابات، مُنضمّاً بذلك إلى جوقة المقدِّمين لصكوك الولاء إلى الكيان الصهيوني. لقد استضافت فرنسا، الحريصة على مصالحها ومصالح حلفائها، وليس مصالح الليبيين، مؤتمراً دولياً عن ليبيا في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 في سياق الاستعداد لانتخابات طال انتظارها في بلد غزير الثروات والخيرات، ومصاب بالصراعات ومبتلٍ بالنزاعات؛ فلبّت القوى الكبرى الدعوة الفرنسية، والتقت في باريس لتُقرّر مستقبل ليبيا نيابة عن الليبيين المغلوبين على أمرهم.

لقد نصّبت فرنسا نفسها من خلال هذا المؤتمر حكماً في حلبة النزاع الليبي ووسيطاً غربياً رئيسياً في هذه القضية، وخصوصاً في ظل انشغال الولايات المتحدة بملفات شائكة أخرى، وكما كان متوقّعاً، تمخّض مؤتمر باريس بشأن ليبيا عن توصيات حاسمة في ما يتعلّق بضرورة خروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب ومحاسبة مُعرقلي الانتخابات والانتقال السياسي في ليبيا.

زعم الإليزيه أنّ هدفه من هذا المؤتمر هو الحرص على إجراء الانتخابات في موعدها وتحصين نتائجها ضدّ الطعون تمهيداً لتحقيق الاستقرار وتسهيل عملية الانتقال السياسي في ليبيا، ولكن هدفه الخفيّ ربما هو تفصيل الانتخابات على مقاس حفتر وإزاحة أبرز منافسيه من أجل تشكيل رؤية غربية موحّدة حول النظام الاقتصادي والسياسي الذي يجب اتّباعه في ليبيا والذي يتوافق مع المصالح الاقتصادية والسياسية للقوى الغربية وأهدافها الاستراتيجية. على مرّ السنوات الأخيرة، انعقدت العديد من اللقاءات الدولية المشابهة لهذا المؤتمر من أجل مناقشة سبل إعادة ضبط الأمن والاستقرار ومستقبل هياكل الحكم في الدولة واستجابته لما تقتضيه مصالح الأذرع الخارجية التي خرّبت المشهد الليبي، لكن لم يُكلَّل أيّ من تلك المؤتمرات بتحقيق الأهداف المُسطَّرة سلفاً والتي لم تتضمّن بحث السبل الكفيلة لإجراء الإصلاح الاقتصادي الفعّال في ليبيا، ولا توجيه مسار الحوار الاقتصادي بعيداً عن طاولة المفاوضات السياسية، لأنّ مصلحة الغرب تكمن في إطالة أمد الأزمة وحسن تقسيم كعكة الثروات الليبية والفوز بحصة مناسبة منها دون إعادة كفة الصراع الليبي إلى نقطة التعادل والاستقرار التي تسمح بالمرور إلى المرحلة الموالية التي يتمكّن فيها الاقتصاد الليبي من استرداد عافيته لينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية للشعب الليبي، ويفتح أبواب جديدة لتشغيل الأيدي العاملة القادمة من دول الجوار. تزامن مؤتمر باريس حول ليبيا هذه السنة مع أزمة الطاقة العالمية التي تعصف بأوروبا، وتعتبر ليبيا غنيمة مرغوبة لضخامة احتياطاتها من النفط والغاز التي يسيل من أجلها لعاب فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا.

وتسعى روسيا جاهدة إلى إيجاد موطئ قدم في ليبيا بهدف الضغط على القارة العجوز في ملف أمن الطاقة الحيوي، وتصرّ تركيا على الانضمام إلى معادلة المستفيدين من النفط والغاز الليبي، وتتمسّك باتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا من أجل التنقيب عن آبار الغاز والبترول في مياه شرق البحر المتوسط، والمطالبة بحصتها في احتياطيات النفط والغاز المكتشفة حديثاً في تلك المناطق البحرية، والوقوف في وجه مشروع خط أنابيب شرق المتوسط «إيست ميد» المُخصّص لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى أوروبا الذي تُؤيّده الولايات المتحدة وتدعمه بشدّة.

مع تزايد المخاوف من تراجع حجم إمدادات الطاقة العالمية، بدت نبرة صوت خطاب الدول الأوروبية في مؤتمر باريس بشأن ليبيا أكثر حدّة وصرامة وحزماً تجاه من تسوّل لهم أنفسهم اعتراض طريق الانتخابات المزمع إجراؤها الشهر المقبل، حيث تعتبر هذه الانتخابات الرئاسية مؤشراً أساسياً على الاتجاه العام الذي سيرسو عليه الاستقرار والذي سيُمكّن بدوره من جذب الاستثمارات الأجنبية، وخاصة من أوروبا وأميركا وبريطانيا، التي ستتولّى عمليات الإنتاج والصيانة والتجديد والخدمات في قطاع النفط والغاز الليبي، وستؤدّي إلى رفع معدل الإنتاج اليومي من 1.3 مليون برميل إلى ما يزيد على 2 مليون برميل خلال 2022 و4 ملايين برميل في عام 2025. أينما تُجد النفط والغاز في العالم العربي، تُجدد الحروب والانقسامات والصراعات والنزاعات. فقد تحوّلت ليبيا إلى ساحة حرب مفتوحة تتسابق فيها القوى الكبرى على النفوذ والحدود وثروات النفط والغاز، وتمكّنت عشر سنوات من الحرب من تحويل هذا البلد الغني الذي يقطنه حوالى سبعة ملايين نسمة إلى حلبة لمصالح الوكلاء الدوليين تزأر فيها رياح الخراب، حيث تنتشر على مدّ النظر مشاريع بمليارات الدولارات مهملة وميادٍ مهجورة ومنشآت مخرّبة ورافعات ضخمة احتجاجها الصدأ. ونتيجةً لذلك، تسلّل الفقر إلى فئات واسعة من المجتمع الليبي، وتوحّش الغلاء، واستعر التضخم وشحّت السيولة في المصارف، وهي حالة موصوفة ومعروفة ضمن الحال العربي المأيوس من تغييره نحو الأفضل. وإذا استمرّ الدمار الاقتصادي والتراجع الحادّ للقطاعات والأنشطة الاقتصادية، ستلجأ ليبيا لا محالةً إلى طرق أبواب الاقتراض، وسينتهي بها الحال إلى الاصطفاف في طوابير الدول العربية التي تتفاوض مع كبار المانحين والمقرضين الدوليين بعدما كان العديد منها ينعم بالاحتياطيات التي تقيها شرّ شروط الاقتراض الخارجي المجحفة. خلاصة القول، لقد سئم الليبيون الانقسام السياسي الحالي الذي يُقدِّم ثرواتهم على طبق من ذهب للقوى الكبرى التي تحشر أنفها في أمورهم، وهم ينتظرون بفارغ الصبر الفرصة التي ستمكّنهم من التخلّص من المشهد الحالي الذي يهيمن عليه قانون الغاب وطيّ صفحة عشر سنوات عجاف. وفي حال تذليل العقبات الداخلية وغياب التأجيلات والعراقيل النظامية، ستكشف لنا الفترة القادمة عما ستتمخّض عنه هذه الانتخابات التي تفتقد الأسس القانونية والدستورية وتفتقر إلى أدنى حدّ من النزاهة والشفافية والمصداقية.